

Distr.: General
2 November 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 165 من جدول الأعمال
تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي
والأمم المتحدة في دارفور

التبرع بأصول مملوكة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للسودان

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير تفاصيل عن التبرع المقترح بأصول مملوكة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لحكومة السودان، تمشيًا مع البند 5-14 (هـ) من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وقد بلغ صافي القيمة الدفترية لأصول العملية المختلطة المقترح التبرع بها لحكومة السودان، في 1 تموز/يوليه 2021، ما مقداره 55 291 700 دولار من دولارات الولايات المتحدة (تبلغ تكلفة شرائها 145 456 300 دولار).

والإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه، كما هو مبين في الفرع الثالث من هذا التقرير، هو الموافقة على التبرع بأصول مملوكة للعملية المختلطة لحكومة السودان.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 13 كانون الأول/ديسمبر 2021.



أولا - مقدمة

1 - أنشأ مجلس الأمن ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) في قراره 1769 (2007) المؤرخ 31 تموز/يوليه 2007. وفي القرار 2559 (2020)، قرر المجلس إنهاء ولاية العملية المختلطة بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وطلب إلى الأمين العام الشروع في خفض التدريجي لعدد أفراد العملية في 1 كانون الثاني/يناير 2021 وإتمام سحب جميع العناصر النظامية والمدنية بالعملية، باستثناء العناصر اللازمة لتصفية البعثة، في موعد لا يتجاوز 30 حزيران/يونيه 2021.

2 - وفي القرار نفسه، أحاط مجلس الأمن علماً بالتقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن العملية المختلطة وإنشاء كيان متابعة (S/2020/1115). وفي الفقرة 45 من ذلك التقرير، أفيد المجلس علماً بأن أعمال تنظيف البيئة، وإزالة الآثار التي خلفتها العملية، وإعادة الموظفين والجنود وأفراد الشرطة من المواقع المغلقة إلى أوطانهم ستستغرق ما يقدر بستة أشهر، رهنأً بمقتضيات حالة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وموسم الأمطار. وفي غضون ذلك، ستوفر قاعدة الفاشر للوجستيات وفريق صغير في الخرطوم القدرة العملياتية المتبقية اللازمة لتصفية العملية.

3 - وبهذا التقرير، تلتزم موافقة الجمعية العامة على التصرف في أصول العملية المختلطة عن طريق التبرع، تمسحاً مع أحكام البند 5-14 (هـ) من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، الذي ينص على أن تعطى أية أصول تم تركيبها في بلد ما ويعرقل تفكيكها عملية إعادة البناء في ذلك البلد إلى حكومته المعترف بها على النحو الواجب مقابل تعويض يحدّد بالشكل الذي تتفق عليه المنظمة والحكومة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على المنشآت والمعدات الموجودة بالمطارات وعلى المباني والجسور ومعدات إزالة الألغام. وفي حالة تعذر التصرف في هذه الأصول على هذا النحو أو غيره، تعطى بدون مقابل لحكومة البلد المعني. ويقتضي هذا التبرع موافقة مسبقة من الجمعية العامة.

4 - وبحلول 30 حزيران/يونيه 2021، كانت العملية المختلطة قد أكملت بنجاح جميع أنشطة التخفيض التدريجي، وفقاً للتوجيهات الواردة في القرار 2559 (2020)، وشكلت فريقاً متعدد القطاعات لإدارة التصفية، ووضعت اللامسات الأخيرة على خطط التصفية. وفي 1 تموز/يوليه 2021، بدأت العملية تنفيذ أنشطة التصفية. وبعد أن أخذ مقر الأمم المتحدة في الاعتبار التقدم الذي أحرزته العملية المختلطة خلال الفترة من 1 تموز/يوليه إلى 14 أيلول/سبتمبر 2021 وتحليل عبء العمل المتبقي الذي سينجز في الميدان، وكذلك الحالة الأمنية غير المستقرة على أرض الواقع، بما في ذلك فيما يتعلق بالجماعات المسلحة الموقّعة المحيطة بقاعدة الفاشر للوجستيات، أصدر المقر تعليمات إلى العملية بالتخطيط لتسريع المغادرة من الفاشر. وستشمل تلك الأنشطة خفض التدريجي لوحدة حراسة الأمم المتحدة وغالبية الأفراد المدنيين، وإعادة أفراد الوحدة والأفراد المدنيين إلى أوطانهم، والتصرف في الأصول المتبقية، وتسليم قاعدة الفاشر للوجستيات.

5 - وفي سياق الاتفاق الإطاري لتسليم مواقع وأصول الأفرقة التابعة للعملية المختلطة للاستخدام المدني حصراً، الذي وقعته العملية وحكومة السودان في 4 آذار/مارس 2021، انخرطت العملية في العمل مع فرقة العمل المشتركة التابعة للحكومة وحاكم إقليم دارفور وولاية ولايات دارفور الخمس للتوصية بوضع خطة كلية شاملة يملك السودان زمامها للتصرف في الأصول دعماً للأولويات الوطنية لحكومة السودان، ولا سيما تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين. وقدّم خبراء من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة

خلال الفترة الانتقالية في السودان (البعثة المتكاملة) وفريق الأمم المتحدة القطري المشورة بشأن المستفيدين المحتملين والاحتياجات التي يمكن تلبيتها؛ إلا أن القرارات النهائية في هذا الصدد هي أمر بيد الحكومة المضيفة.

6 - وعقب اجتماع أجراه وكيل الأمين العام للدعم العملي مع الحكومة المضيفة أثناء زيارته للسودان في تموز/يوليه 2021 ومشاورات لاحقة أجريت مع فرقة العمل المشتركة التابعة للحكومة وممثلي مكتب حاكم إقليم دارفور وحكومات ولايات دارفور، ومع ممثلين من البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري، تم في 25 آب/أغسطس 2021 توقيع وثيقة تتضمن النتائج ونقاط العمل المتفق عليها بين فرقة العمل المشتركة والعملية المختلطة، اتفقا فيها على خطة التصرف في أصول العملية، بما في ذلك عن طريق التبرع لحكومة السودان المعترف بها على النحو الواجب، وفقا للبند 5-14 (هـ) من النظام المالي.

7 - وأقرت حكومة السودان رسميا الخطة، التي طلبت بموجبها وزارة الخارجية، من خلال مذكرة شفوية مؤرخة 7 أيلول/سبتمبر 2021، التبرع بدون مقابل بأصول العملية المختلطة دعما للخطة الوطنية لحماية المدنيين. وعلاوة على ذلك، قدم والي ولاية شمال دارفور، من خلال رسالة مؤرخة 12 أيلول/سبتمبر 2021، خطته الطويلة الأجل لاستخدام قاعدة الفاشر للوجستيات التابعة للعملية المختلطة لأغراض مدنية.

ثانيا - التبرع بأصول لحكومة السودان

8 - خلال المرحلة الأولى من فترة التصفية، من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر 2021، شرعت العملية في نقل بعض الأصول إلى عمليات ميدانية أخرى تابعة للأمم المتحدة واحتياطي الأمم المتحدة، استنادا إلى احتياجات مينة وتحليل للتكاليف والمنافع، تمشيا مع سياسات الأمم المتحدة وبالنظر إلى العمر النافع المتبقي لتلك الأصول وتكاليف نقلها. ويتوقع بالتوازي مع ذلك أن تكون العملية قد انتهت بحلول 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021 من البيع التجاري والمباشر لأصول أخرى إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وإلى منظمات دولية وغير حكومية أخرى، وإلى سلطات الدولة المضيفة ذات الصلة. وبعد استفاد جميع إمكانيات النقل والبيع، سيتم التبرع بالأصول من قبيل المنشآت الموجودة بالمطارات والمباني والجسور إلى حكومة السودان. وهذه الأصول مركّبة في قاعدة الفاشر للوجستيات، وبموجب اتفاقات إيجار الأراضي المبرمة مع حكومة ولاية شمال دارفور، المالكة للأرض، سيتم تسليم الممتلكات إلى حكومة شمال دارفور.

9 - والأصول التي سيتم التبرع بها هي أصولٌ تعذر التصرف فيها على أي نحو آخر، نظرا لأنها أصول غير منقولة لا توجد جدوى اقتصادية في استعادتها ولا يوجد احتياج مبين لها أبدته عمليات أخرى أو احتياطي الأمم المتحدة أو وكالات الأمم المتحدة أو صناديقها أو برامجها. وهي أصولٌ سيكون من شأن تفكيكها عرقلة عملية إعادة البناء في السودان، وإقليم دارفور على وجه الخصوص، ولزوم إعادة الأرض والمباني إلى حالتها الأصلية، وهو ما لن يكون في مصلحة المنظمة. وبناءً عليه، يقترح التبرع بدون مقابل بالأصول لحكومة السودان على النحو المبين في الجدول أدناه.

ملخص الأصول المقترح التبرع بها لحكومة السودان

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الأصول	الفئات الفرعية للأصول	تكلفة الشراء	صافي القيمة الدفترية
المباني	المباني الثابتة	28 405,6	21 475,5
	المباني الجاهزة	32 609,6	687,0
الأصول من البنى التحتية	الأصول من البنى التحتية	84 441,1	33 129,2
المجموع		145 456,3	55 291,7

10 - ومن أجل التعجيل بإنجاز أنشطة التصفية الرئيسية للعملية المختلطة، اعتمدت العملية نهجا تدريجيا لنقل عناصر قاعدة الفاشر للوجستيات، إلى جانب النقل المنسق للترتيبات الأمنية الخاصة بالمعسكر إلى قوات الشرطة السودانية من وحدة الحراسة التي أذن بها مجلس الأمن. وهذا النهج حاسم لتمكين المستعملين النهائيين المحددين من تشغيل قطاعات المعسكر على نحو مستدام والوفاء في الوقت نفسه بمسؤوليات العملية البيئية من خلال أعمال قوية لتنظيف البيئة والإصلاح البيولوجي للتربة الملوثة وتنفيذ الرصد البيئي الطويل الأجل. وتضطلع العملية أيضا بأنشطة تهدف إلى بناء القدرات لولاية شمال دارفور من أجل إدارة وتشغيل قاعدة اللوجستيات بطريقة مستدامة. وتشمل أنشطة بناء القدرات إحضار كل من المستعملين النهائيين المدنيين وأفراد قوات الشرطة السودانية إلى قطاعات قاعدة الفاشر للوجستيات أثناء التحضيرات لتسليمها وإشراك موظفي الحكومة المضيفة في أنشطة صيانة البنى التحتية لقاعدة اللوجستيات. وبعد تسليم جميع الأصول المركبة، ستتولى حكومة السودان، عن طريق حاكم إقليم دارفور ووالي شمال دارفور، المسؤولية الكاملة عن إدارة وتشغيل القاعدة.

11 - واستنادا إلى أفضل الممارسات المستخلصة من التسليم المرحلي لمواقع سابقة تابعة للعملية المختلطة، ومن أجل تحقيق النقل المسؤول والمستدام لقاعدة الفاشر للوجستيات، التي قسمت إلى قطاعات لتيسير تسليمها على مراحل ونقل ملكيتها تدريجيا إلى حكومة السودان، قامت العملية بالفعل في يومي 2 آب/أغسطس و 29 أيلول/سبتمبر 2021 بوضع قطاعين من المعسكر، بكل ما فيهما من أصول، في العهدة المؤقتة لحكومة شمال دارفور، نيابة عن حكومة السودان. وسيستخدم أحد القطاعين كمستشفى تعليمي وكلية للطب وكلية لتكنولوجيا المعلومات بجامعة الفاشر بينما سيستخدم الآخر كمركز تدريب لضابطات الشرطة. وقد كان وضع الأصول في العهدة المؤقتة لحكومة شمال دارفور ضروريا لضمان أن يتم في الوقت المناسب إغلاق القاعدة، التي تقع على مساحة كبيرة من الأراضي وتضم هياكل وأصولا متعددة، وتسليمها إلى حكومة السودان ومستعملين نهائيين مدنيين متفرعين. ويعزز هذا النهج أيضا الأمن الداخلي لأفراد وأصول العملية المختلطة، استنادا إلى الدروس المستفادة من عمليات سابقة لتسليم مواقع تابعة للعملية. وسيكون توقيت التسليم النهائي رهنا بإجراء المزيد من التداولات مع حكومة السودان. ويبلغ صافي القيمة الدفترية للأصول الموضوعة على هذا النحو في العهدة المؤقتة لحكومة شمال دارفور 5,5 ملايين دولار (تبلغ تكلفة شرائها 19,6 مليون دولار) وتشمل هذه الأصول مبان ثابتة وأخرى جاهزة وأصولا من البنى التحتية.

ثالثاً - الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه

12 - الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه في دورتها السادسة والسبعين في سياق تمويل العملية المختلطة هو الموافقة على التبرع بأصول مملوكة للعملية يبلغ صافي قيمتها الدفترية 55 291 700 دولار (تبلغ تكلفة شرائها 145 456 300 دولار) لحكومة السودان.
